البرلمان الأوروبي يعزي بالحامد ويتهم آل سعود بحرمانه الدواء



التغيير

قدم البرلمان الأوروبي، عبر موقعه الرسمي على الإنترنت، تعزية بوفاة المعتقل السياسي والناشط السعودي المعارض عبد الله الحامد في سجون آل سعود.

ونشر موقع البرلمان الأوروبي، بيانا للنائبة البلجيكية ماريا أرينا، عبرت فيه عن تعازيها بوفاة الحامد، وقالت: "صدمت لسماع وفاة واحد من الأصوات القيادية لحقوق الإنسان في نظام آل سعود، الذي مات في السجن عن عمر يناهز الـ69 عاما، حيث كان يقضي حكما بالسجن لمدة 11 عاما".

وتعد النائبة أرينا، رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، وقالت: "كان البروفيسور الحامد رائدا في محاولات دفع السعوديين بالاعتراف بالبيان العالمي لحقوق الإنسان، والقيام بإصلاحات تقود لقيام حكم القانون ومحاسبة المؤسسات".

وأضافت: "كرس الحامد كل حياته لمحاربة الانتهاكات الحقوقية، وحماية الذين يدافعون عن الحقوق الأساسية والحريات في بلده".

ووجهت انتقادات لسلطات آل سعود، متهمة إياها بأنها "كانت تعرف أن صحة البرفيسور متدهورة ومنذ بداية 2020"، مؤكدة أن "حرمان المعتقلين من العناية الطبية يعد خرقا لحق الحياة ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة".

وأكدت أن "الإهمال الطبي لا يعد فقط غير صحيح أخلاقيا، ولكنه عمل غير مقبول".

ولفتت كذلك غلى أنه تم اعتقال ناشطات بارزات وناشطون في حقوق الإنسان في مملكة آل سعود، من بينهم الحائز على جائزة سخاروف، رائف بدوي، فقط لأنهم طالبوا بالتغيير السلمي وحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير.

وطالبت آل سعود في بيانها على اتخاذ الخطوات اللازمة للإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما وسط أزمة تفشي وباء "كوفيد-19" فيروس كورونا المستجد، محذرة من وصوله إلى المعتقلات.

وطالبت السلطات في المملكة بـ"القيام بإجراءات وقائية وحماية صحية وبدون تمييز لحماية المعتقلين".

ووفق بيانات وتقارير معارضة سابقة، كان الحامد المحبوس منذ 2013، بتهم بينها الدعوة إلى تظاهرات، تدهورت صحته منذ 9 نيسان/ أبريل الجاري.

والحامد، مؤسس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في مملكة آل سعود، وأحد أبرز الوجوه الداعية للإصلاح، والمعتقلين السياسيين في تاريخ المملكة الحديث، وتوفي في معتقله 24 الشهر الجاري.